# البطالة أهم آثار الإحتلال تفاقمت نتيجة للفساد المالي والإداري في العراق

الأستاذ الدكتور

صبحي فندي خضر الكبيسي

الجامعة الإسلامية

عميد كلية أصول الدين

# البطالة أهم آثار الاحتلال
# تفاقمت نتيجة للفساد الإداري
## المقدمة

البطالة من المشكلات الاقتصادية القديمة، التي حظيت باهتمام علماء الاقتصاد زيادة على علماء السياسة والاجتماع ، لأنها ظاهرة ذات آثار سياسية واقتصادية واجتماعية ... فهي من الناحية الاقتصادية تمثل هدراً في الموارد البشرية يتحدد مقداره بكمية السلع والخدمات التي كان بالامكان انتاجها لو لم تتعطل تلك الموارد ، ومن الناحية الاجتماعية تمثل البطالة معاناة انسانية ونفسية لدى العاطلين عن العمل وعوائلهم ، كما تمثل البطالة مشكلة ذات بعد سياسي فهي على رأس القضايا التي يعني بها الناخبون ، فعندما يرتفع معدل البطالة عادة ما ينحى الساسة والقادة من مناصبهم كما حدث في الأعوام ١٩٣٢ ، ١٩٦٠ ، ١٩٨٠ حيث فقدت الأحزاب الحاكمة منصبها في البيت الأبيض ، وعلى العكس من ذلك في مراحل الازدهار وانخفاض معدلات البطالة فإنه يعاد انتخاب هؤلاء الرؤساء والأحزاب لفترة ثانية كما حدث في الأعوام ١٩٦٤ ، ١٩٧٢ ، ١٩٨٤ ، ١٩٩٦ في الولايات المتحدة[١].

لم يكن العراق بمنأى عن البطالة ، فقد ظهرت فيه منذ الثمانينيات ثم تفاقمت بعد الاحتلال، وكان السبب الأساس في تفاقمها الفساد المالي والإداري ... ذلك ما يمثل فرضية البحث ولأجل البرهنة على ذلك قمنا بتقسيمه على أربعة مباحث :

(١) ساموبلسون ، نوردهادس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٦٩٢.

المبحث الأول : في مفهوم البطالة وأنواعها .

المبحث الثاني : في واقع البطالة في الاقتصاد العراقي .

المبحث الثالث : في العلاقة بين الفساد السياسي ( الاداري والمالي ) والبطالة .

المبحث الرابع : في علاج البطالة .

لا أدّعي لهذا البحث الكمال ، بل هو جهد انسان من طبيعته الخطأ ، إلاّ أنّني أدّعي أنّ فيه طرحاً جديداً يؤكد طبيعة العلاقة بين الفساد السياسي خاصّة ، الذي يتبوّأ العراق فيه مرتبة متقدمة بين دول العالم والبطالة ، فإن أصبت فمن الله جلّ في علاه المنان الكريم المتفّضل ، وإن أخطأت فمن نفسي ... واستغفر الله أوّلاً وآخراً ... والله من وراء القصد .

❊ ❊ ❊

# المبحث الأول

# في مفهوم البطالة وأنواعها

كثيرة هي الكتابات عن البطالة ، وهي عموماً تعني وجود قوة عمل تبحث عن العمل بالأجر السائد ولا تجده . وهي تقسم على أنواع متعددة فمن الناحية الأولى تقسم على[١] :

أ- بطالة اختيارية .

ب- بطالة اجبارية .

الأولى تحصل نتيجة اختيار العمل وارادتهم ، فهم لا يرغبون بالعمل بالأجور السائدة ، بل يرغبون بالعمل بأجور أعلى ، ففرص العمل متاحة لهم بالأجر السائد ، إلاّ انهم يعرضون عن العمل باختيارهم ... أو أنهم يعيشون على ريوع املاكهم فلا يرغبون بالعمل أصلاً ... أما (القسرية) فهي تعني ان العمال يبحثون عن العمل بالأجر السائد ولا يجدونه فهم مجبرون على البطالة ولا يجدون العمل بالأجر السائد .

ان مفهوم البطالة الاجبارية تعود إلى ما ذكره كينز[٢] الذي اشار اليها في معرض تحليله لأزمة الثلاثينيات والسبب في ذلك عدم مرونة الأجور في أوقات الأزمات

(١) ساموبلسون ، نوردهادس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط١ ، ٢٠٠٦ ،ص ٦٩٣.

(٢) عالم اقتصادي عاصر الأزمة الاقتصادية العظمى ١٩٢٩ له مؤلفات عديدة أهمها النظرية العامة للنقود والاستهلاك ، الصادر عام (١٩٣٦) أبرز النظريات المنسوبة إليه نظرية تفضيل السيولة النقدية ، ونظريته عبر الاستهلاك ، وجهوده في معالجة وتحليل الأزمة وغير ذلك.

لتحقيق التوازن في أسواق العمل[١]، والشكل الآتي يوضح البطالة بنوعيها :-

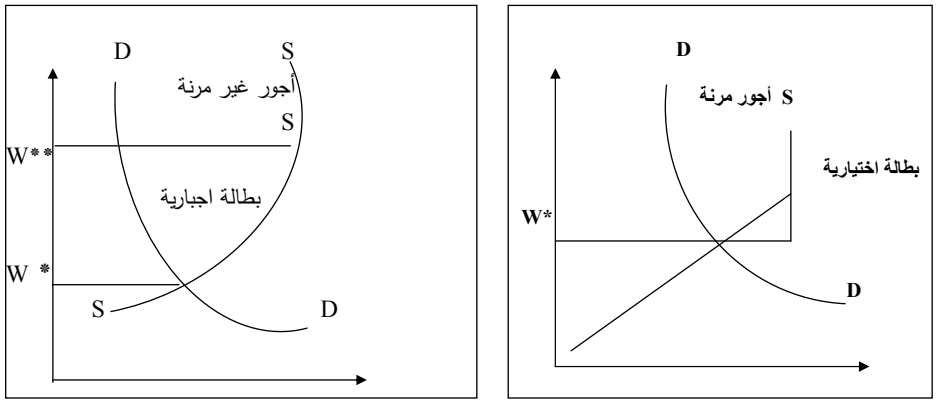


المصدر: ساموبلسون ، نوردهادس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط١ ، ٢٠٠٦ ،ص ٦٩٣.

❊ ❊ ❊

(١) عبد المنعم سيد علي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٤٤ .

يلخص ساملسون السبب في عدم مرونة الأجور ولا سيما في الولايات المتحدة وعموم دول السوق إلى ان الأجور تتحدد من قبل الشركات أو عقود الأعمال ويتم تحديد الأجوروالرواتب لفترات طويلة .

وتقسم البطالة من زوايا أخرى على :-

أ- بطالة ظاهرة - سافرة - .

ب- بطالة مقنعة .

الأولى هي التي ينصرف اليها مصطلح البطالة عند إطلاقه.

والثانية تحدث عندما يكون العمال يعملون ظاهرياً ، إلاّ أنهم لا يعملون فعلياً وإن انتاجيتهم مساوية للصفر ، بل قد تكون سالبة كما يحدث في القطاع العام ، وكذلك في القطاع الزراعي في بعض الدول .

وتقسيم البطالة عند الاقتصاديين على أقسام هي[1] :

أ- بطالة احتكاكية : تحدث عندما ينتقل العاملون للبحث عن العمل جغرافياً أو مهنيّاً .

ب- بطالة هيكلية : وهي تخص العمال العاملين في صناعات تتسم بركود مستمر نتيجة اختلالات في سوق العمل أو بسبب ارتفاع الأجور الحقيقية .

ج- بطالة دوريّة : وهي البطالة الناشئة عن الدورات الاقتصادية التي يتعرّض لها الاقتصاد الوضعي .

إن السكان يقَسّمون في الاحصاءات في الدول المتقدمة على مجاميع :

١ - الموظفون .

(١) ينظر ساميلسون ، مصدر سابق ، ص٦١٩.

٢- غير الموظفين .

٣- خارج نطاق القوى العاملة ( وهم الذين لا يبحثون عن عمل ) .

٤- القوى العاملة ( ١+٢ ) .

وبناء على ذلك فإن معدل البطالة وهو مقياس للبطالة يحسب على النحو الآتي[١]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{غير الموظفين (٢)}}{\text{القوى العاملة (٤)}} \times ١٠٠$$

تترك البطالة آثاراً سلبية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والصعيد الاجتماعي والذي يعنينا بالدرجة الأساس الآثار الاقتصادية للبطالة مثلاً بالدرجة الأساس بالناتج المحتمل تحققه لو تم استخدام الأيدي العاملة العاطلة عن العمل ، ويمكن أن تقدّر الخسارة بالطريقة الآتية :الخسارة الاقتصادية للمجتمع بسبب البطالة = عدد الأيدي العاملة العاطلة × معدل انتاجية العامل الواحد × معدل سعر الوحدة الواحدة من الانتاج × طول مدّة بقاء العنصر عاطلاً [٢].

كما تقود البطالة إلى خسارة سياسية تتمثل بأثر البطالة على مستقبل النظام السياسي كما تتمثل بالأثر الأمني للبطالة لوجود علاقة وثيقة بين البطالة والتوجه نحو الجريمة .. هذا فضلاً عن الآثار الاجتماعية للبطالة .

إن مما ينبغي الاشارة إليه في هذا المبحث النظري ان قياس البطالة يواجه بعض

(١) ينظر عوض اسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٦٧٠.

(٢) د. علي عبد محمد سعيد الراوي ، البطالة ومهمات السياسة التشغيلية في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد ، ٣٤ / ٢٠٠١ ، ص٢٠.

الصعوبات التي تقلل من أهمية الأرقام المترتبة على ذلك القياس ، فهناك أسلوب حصر البطالة من خلال حساب عدد العاطلين المسجلين لدى مكاتب التشغيل ، وهناك أسلوب حصر المسجلين لدى دائرة الضمان الاجتماعي ... ولا يخفى أن هناك شكوكاً حول مدى مطابقة تلك البيانات لحجم البطالة الفعلي .. [1] فهناك أشخاص لا يستحقون تعويضات البطالة وقد تكون التعويضات ضئيلة لا تشجع على تسجيل مستحقّيها .

❊ ❊ ❊

(١) صفوان جبار كاظم ، البطالة وتشغيل الشباب ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٠ ؛ د. آمال شلاش ، فرص التشغيل والبطالة والتشغيل الذاتي ، نقلاً عن المصدر السابق .

## المبحث الثاني

## واقع البطالة في العراق

إن مشكلة البطالة من أبرز المشاكل الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال ، إذ بعد أن كان العراق يعاني من فراغ سكاني ويستقدم قوى عاملة من دول عربية ( لا سيما مصر) وأخرى تعاني من فائض سكاني ، صار يعاني من البطالة منذ نهاية الثمانينيات ، والمشكلة تفاقمت بشكل كبير بعد الاحتلال ، فظهرت المشكلة على نطاق واسع وبلغت نسباً مروعة .

ان الأسباب الرئيسة لنشوء المشكلة وتفاقمها تتلخص على النحو الآتي :-

١- الحرب العراقية – الايرانية ومفرزاتها على المنشآت الانتاجية ، وما أصابتها من دمار.

٢- تحول عدد كبير من القوى العاملة لخدمة الآلة العسكرية ، ثم تدفقها بعد سنوات الحرب إلى سوق العمل بدون خبرة وبدون توافر أدنى المستلزمات لممارسة عمل ما .

٣- الزيادة السكانية المرتفعة أصلاً في العراق ، فهو من البلدان الغنية(١) بثرواتها النفطية والزراعية التي تتسم بارتفاع معدل الزيادة السكانية ، ومن ثم ارتفاع عدد الداخلين إلى سوق العمل ، وربما يضاف إلى ذلك عدم ارتباط التخطيط الديموغرافي بالتخطيط الاقتصادي ، بما يضمن توجيه الزيادة السكانية بصورة مخططة ومؤهلة

(١) د. عبد الحسين محمد العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، ص١١٥ .

نحو فرص مهيأة ومدروسة للعمل .

٤- عدم ارتباط تخطيط القوى العاملة مع التخطيط الاقتصادي ، والأهم من ذلك عدم ارتباط تخطيط التعليم بالتخطيط الاقتصادي .

٥- تراجع دور النشاط الخاص وعدم قدرته على استيعاب الأيدي العاملة .

إن مشكلة البطالة تفاقمت بعد الاحتلال لأسباب عديدة تنطوي جميعاً تحت طائلة الفساد الإداري والمالي عموماً ، ويمكن إيجاز أهم أسباب تفاقم المشكلة والتي تعود إلى الفساد وهو أحد مفرزات الاحتلال بما يأتي :-

١- تراجع الاستثمارات بسبب غياب الأمن والاستقرار وعدم توفر البيئة والمناخ الملائمين في أي قطاع فانعكس سلباً على العمالة في تلك القطّاعات.

٢- انخفاض انتاج النفط ، بل وسرقة جزء كبير منه ، مع حجب نسبة من إيراداته لبناء الأجهزة الأمنية ومحاربة الإرهاب ، وكان المفروض أن توجّه تلك النسبة لتوسيع الطاقة الانتاجية وخلق فرص عمل جديدة.

٣- البيئة العراقية بيئة طاردة للاستثمار بسبب غياب الأمن والاستقرار،مما قاد إلى إحجام المستثمرين العراقيين أو الأجانب على السواء عن الاستثمار ، مما انعكس سلباً على إيجاد فرص عمل جديدة.

٤- حل الأجهزة الأمنية والعسكرية وبعض وزارات الدولة ومؤسساتها ، وتسريح مئات الآلاف وتوجّههم إلى سوق العمل .

٥- الانفتاح الاقتصادي الواسع النطاق ، ولا سيّما على صعيد التجارة الخارجيّة ، مع رفع القيود الكمركية كافّة على الاستيرادات ، مما ولد عدم قدرة السلعة المحلية على منافسة السلع الأجنبية على صعيد النوع أو السعر ، مما انعكس سلباً على الاستثمارات الداخلية ومن ثم انخفاض حجم الاستخدام وانتشار البطالة .

٦- تخلي الدولة عن دعم القطّاعات السلعية وقطاع الزراعة سواء كان ذلك الدعم للأسعار، أم استيراد مستلزمات الانتاج مما انعكس سلباً على الاستثمارات في القطّاع الزراعي، ومن ثم انخفاض الاستخدام في القطّاع الزراعي.

٧- المشاكل العديدة التي تواجهها الزراعة من ارتفاع الملوحة وعدم استصلاح الأراضي وضعف الدعم أو انعدامه لهذا القطاع مع شحة المورد المائي، وضعف الدخل الزراعي مقارنة مع دخل قوة العمل من مزاولة الأنشطة الأخرى ولا سيّما الوظائف الحكومية خاصّة ما تعلق منها بقوى الشرطة والأمن وغيرها مع سهولة الانتساب لها ودون ضوابط أو قيود (أحياناً) تتعلق بالشهادة أو الدورات أو غير ذلك .. كل ذلك قاد إلى تقهقر هذا القطّاع على الأصعدة كافّة ولا سيّما صعيد الاستخدام .

٨- البنية التحتية العراقية طاردة للاستثمار ، فلا يوجد جهاز مصرفي كفوء، ولا شركات تأمين كفوءة، ولا سوق للأوراق المالية متطورة، ولا وسائل اتصال ومواصلات متطورة وكل ذلك انعكس سلباً على الاستثمار ومن ثم على الاستخدام ، ومن ثم انتشار البطالة .

٩- طبيعة العمالة العراقية غير المتطورة ولا المتدربة،وعدم قدرتها على التعامل مع التقنيات الحديثة ، وهو أمر وليد عدّة عقود من الحصار والمعارك ، ومن ثمّ الاحتلال ، مما ولّد فجوة تكنولوجية في العراق والعالم الخارجي ،انعكس على عدم قدرة العمالة العراقية على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ، ولا سيّما تلك العمالة التي تسرّحت حديثاً من الأجهزة الأمنية أو الوزارات المنحلّة أو ممّن شملهم قانون الاجتثاث .

١٠- آليّة صرف المنح والمقاولات والعمالة المستخدمة فيها ، فالمنح تصرف بطريقة غير عقلانية ، فهي تعطى بيد وتسترد بأخرى ، ما يقلل دورها في معالجة البطالة ، إذ لا يجقن منها إلاّ القليل في الاقتصاد العراقي فمثلاً (٤) مليارات من مجموع

(١٨) مليار دولار المنحة الأمريكية وجّهت نحو الاقتصاد العراقي ، والباقي يدفع إلى الدول المانحة كأجور خبراء ... إلخ ، وكذلك المقاولات تعطى لمقاولين ثانويين وليس لشركات عراقية حيث يتقلص المبلغ إلى (١٥٪) من المبلغ الأصلي الذي منح إلى المقاول الأصلي ، وكذلك يلاحظ أن الشركات الأجنبية تستخدم عمّالها ومهندسيها وموظفيها معها فلا تستخدم أيدي عاملة عراقية مما يجعل دورها في الاستخدام ومعالجة البطالة معدوماً.

١١- الفساد المالي والاداري والسياسي عموماً الذي اتّسم به العراق بعد الاحتلال والذي له علاقة بكل الفقرات السابقة،والذي أعاق تنفيذ العديد من المشاريع وأدت إلى هدر الموارد كان بالإمكان ان يتوجه نحو الاستثمار ومن ثم زيادة الاستخدام وسأقف مع الفساد وعلاقته بالبطالة في مبحث لاحق إن شاء الله تعالى .

ولنبق في هذا المبحث مع واقع البطالة بعد الاحتلال ، فيلاحظ أولاً أنه من الصعوبة بمكان إعطاء أرقام دقيقة عن البطالة لأسباب عديدة منها : تخلف الأجهزة الاحصائية والدوائر والمؤسسات المكلفة بذلك، وربما ضاعفت الفترة الماضية من صعوبات إعطاء بيانات دقيقة بسبب صعوبة الوضع الأمني، وصعوبة التنقل، وانتشار العمليات المسلحة وصعوبة الوضع المادي للدوائر المعنية. كل ذلك يحول دون إعطاء بيانات دقيقة عن ظاهرة البطالة، ومنها أن البيانات الاحصائية بطبيعتها تتضمن أخطاء مسموحاً بها حتى في أكثر الدول تقدماً، فهناك خطأ عشوائي مسموح به بحدود ٤٪... ثم إن مفهوم البطالة بحد ذاته غير محدد فمن الصعوبة بمكان إعطاء مفهوم دقيق للبطالة وإنزال ذلك المفهوم على أرض الواقع.

ثم ان البطالة من المسائل الديناميكية المتغيرة من ساعة لأخرى، فالبيانات الاحصائية تعكس الوضع عن الظاهرة في نقطة زمنية معينة فالبيانات لا تعطي انعكاساً دقيقاً عن

البطالة، ولأنه لا يوجد مفهوم دقيق للبطالة متفق عليه لدى الباحثين، لهذا انعكس ذلك الخلاف المفاهيمي على البيانات الخاصة بالظاهرة – فما يندرج ضمن البطالة على وفق مسح معين قد لا يندرج ضمن مفهوم آخر . ومع كل ذلك فلا بأس بايراد بعض البيانات عن البطالة في العراق ، فالجهات الرسمية تقدر نسبة البطالة بـ(١٨٪) بينما قدرت الجهات غير الرسمية والدولية نسبة البطالة بـ(٦٠٪-٧٠٪)[١] ويلاحظ أن الفرق كبيرجداً ، وقد تكون النسبة المقدرة من الجهات الرسمية منخفضة لإعطاء صورة حسنة عن أداء الأجهزة الحكومية في معالجة هذه المعضلة ذات البعد السياسي.

وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن عدد العاطلين عن العمل والمسجلين في دوائر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في نهاية عام ٢٠٠٧ أكثر من(١١٥٠٠٠٠) عاطل وأن البطالة تتركز بين شريحة الشباب الذين تقل أعمارهم عن(٣٠) ثلاثين سنة ، كما توجد بطالة مقنعة بنسبة(٤٣٪) ،علماً بأن(١٠٪)من الأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين(٥-١٤)سنة هم من الأيدي العاملة يعملون بأجور زهيدة وشروط مجحفة . بينما أشارت تقديرات أخرى إلى البطالة الظاهرة بأنها تتراوح بين (١٠،٤)عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ وبين(١٨،٤٪) وقد تصل إلى(٢٢،٥) ... هذا الخلاف في التقديرات يعود إلى تعريف العاطل عن العمل والسؤال الموجه اليه في استمارة الاستبيان بل ربما تصل البطالة على وفق بعض التقديرات لسنوات لاحقة إلى (٥٠٪) أو أكثر ...

بينما تؤكد الاحصاءات الرسمية على انخفاض معدل البطالة من ٢٨٪ تقريباً عام ٢٠٠٣ إلى ( ١٥،٣٠) عام ٢٠٠٨ وهو أمر محل نظر كما أسلفت .

هذا وتشير بعض الدراسات إلى ان البطالة كانت في سنة ٢٠٠٠(٦٥٪) فالمشكلة

(١) طارق الهاشمي ، البطالة في العراق والأسباب والمعالجات ، مجلة الحوار ، العدد ١٦ ، ص٧.

ليست حديثة وإنما تفاقمت وازدادت لأسباب عديدة منها الارهاب وحل الأجهزة الأمنية وبعض الوزارات ولعل مما يؤدي إلى نمو البطالة سريعاً قوة العمل تنمو نمواً سريعاً وبمعدل (٢،٤٪) ولهذا ولغيره من الأسباب كان معدل البطالة في العراق من أعلى المعدلات في المنطقة إذ بلغ حوالي ٣٠٪، وهو ما يعادل ضعفي معدل البطالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كما أن هناك معدلاً مرتفعاً جداً من العمالة الناقصة أكثر من (٣٢٪) كما ان مشاركة المرأة لا تتجاوز(١٩٪) في القوى العاملة[١].

الجدول الآتي يبين معدلات البطالة حسب الاحصاءات الرسمية للمدة ٢٠٠٣- ٢٠٠٨:

## جدول رقم (١)

معدلات البطالة للسنوات ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ [٢]

| الجنس | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكر | ٣٠،٢٠ | ٢٩،٤٠ | ١٩،٢٢ | ١٦،١٦ | ١١،٧ | ٪١٤ |
| انثى | ١٦،٠٠ | ١٥،٠٠ | ١٤،١٥ | ٢٢،٦٥ | ١١،٧ | ٪١٩ |
| المجموع | ٢٨،١٠ | ٢٦،٨٠ | ١٧،٩٧ | ١٧،٥٠ | ١١،٧ | ٪١٥،٣٣ |

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا

(١) د. عبد الحسين محمد العنبكي ، الصلاح الاقتصادي في العراق ، سلسلة مركز دراسات العراق ٢٠٠٨، ص١١٥.

(٢) المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦ ، ص٧.

المعلومات ، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦ ، ص٧.

إن النتائج السابقة للمسح محل نظر كما اسلفت ولا سيما أنها تمت بطريقة العينة، وعموماً فانها تشير إلى ارتفاع النسبة للإناث مقارنة مع الذكور وتشير إلى تزايد النسبة للإناث خلال المدة المذكورة كما تشير إلى انخفاض النسبة المذكورة خلال المدة نفسها، ولا بد من ملاحظة أن هذه العملية لمسح مبنية على أساس الأسئلة الموجهة لأفراد العينة ، وذلك على أساس نشاطات الفرد خلال الأيام السابقة لتاريخ المقابلة ( وهي فترة الاسناد) ويصنف أي شخص يعمل ولو ساعة واحدة أو تغيب بشكل مؤقت عن العمل فترة الاسناد الزمني للمسح ضمن الفئة العاملة ، بينما يصنف أي شخص لم يعمل لمدة ساعة واحدة خلال الفترة المذكورة ولم يتغيب عن العمل وكان يبحث عن عمل ضمن العاطلين عن العمل ، ويشكل مجموع العاطلين والعاملين فئة السكان النشيطين اقتصادياً ( القوى العاملة) ، أما السكان غير النشيطين اقتصادياً فهم ما عدا ذلك عدا من هم دون سن العمل[١].

لقد أظهر المسح رغم تحفظنا على الأرقام التي أفرزها ارتفاع نسبة البطالة لدى الشريحة العمرية (١٥ – ٢٩سنة) حيث بلغت حصتهم من البطالة (٥٠،٥٪)رغم انهم لا يمثلون أكثر من (٣٠،٢٨٪) ،وقد شكلت النساء العاطلات عن العمل (٦٢،٥٪) وتفوق هذه النسبة معدل مساهمتها (المرأة) في قوة العمل التي بلغت (١٨،٦٪) أي ما يقارب ثلاثة أضعاف من حصتها في قوة العمل، مما يشير إلى ارتفاع البطالة في فئة الشباب دون الخامسة والعشرين وفي فئة النساء الشابات وذلك يفسر

(١) مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦ ، ص٣.

بسببين رئيسيين وهما كثافة مشاركة المرأة في الفئتين(١٥-١٩)(٢٠-٢٤) مقارنة مع الفئات الأخرى للمرأة وإلى انعدام فرص العمل في القطاع العام الذي كان يشكل الفرصة المثالية للعمل بالنسبة للمرأة.

أما على صعيد المحافظات فأشار الجدول (٣-١) من المسح إلى ارتفاع النسبة لمحافظة ذي قار حيث بلغت أكثر من ٢٧٪ ، وهي بين الإناث تفوق النسبة للذكور ، إذ تجاوزت النسبة للإناث ٤٤٪ بينما كانت النسبة للذكور ٢٤،٧٤٪ وبعد ذي قار تأتي محافظة نينوى ومن ثم المثنى وبمعدلات ٢٧،٤٨٪ ثم ٢٢، ٩٤٪ على التوالي

وربما يفسر ذلك بطبيعة محافظة ذي قار، من حيث كون اقتصادها يعتمد على الزراعة أساساً ، ويفسر النسبة لمحافظة نينوى كونها محافظة ساخنة كانت تشهد أحداثاً تحول دون ممارسة العمل والأنشطة الاقتصادية بصورة طبيعية كما أشار المسح إلى ان معدلات البطالة بالفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة في محافظة ذي قار (٤٨،٥٩) مسجلة بذلك أعلى معدلات للبطالة للفئة العمرية المذكورة في القطر، تليها محافظة نينوى بمعدل مقداره (٤٣،٤٩٪) ومحافظة القادسية بمعدل بطالة بلغ(٣٤،٨٩٪) وبذلك تأتي بالمرتبة الثالثة من حيث أعلى معدلات البطالة للفئة العمرية المذكورة .

وأشارت معطيات المسح لسنة ٢٠٠٦ أيضاً إلى تزايد أزمة البطالة في المناطق الحضرية عنها في الريف ، ثم أن معدل البطالة بين الإناث في المناطق الريفية (بسبب الطابع الزراعي) بلغت(٨،٠٤٪) وهو أقل بكثير من نظيره في الحضر ، حيث تنعدم مساهمة المرأة في الأنشطة الزراعية كما في الريف ، إذ بلغ معدل البطالة بين الإناث في مناطق حضر المركز والذي بلغ ( ٣٧،٣٥٪) والنسبة في

حضر الأطراف (٣٦،٨٠٪)[١].

والسبب في ذلك يعود إلى تزاحم العاملين في هذه المناطق على فرص العمل من الذكور والإناث سوية خاصة مع تزايد أعداد المتعلمات من الإناث وتنوع تخصصاتهن العلمية وتوجه المرأة للعمل في مجالات توفر لهن أسباب اقتصادية واجتماعية من أجور وحوافز وتعليم.

❊ ❊ ❊

(١) الإحصاءات من المصادر السابقة .

## المبحث الثالث

## العلاقة بين الفساد الاداري والمالي والبطالة

بعد أن أعطينا صورة عن البطالة مفهوماً وواقعاً في العراق بعد الاحتلال ، أود أن أشير إلى حقيقة هي أن البطالة تفاقمت بسبب الفساد الإداري والمالي الذي هيمن على العراق مما جعله يتبوّأ مكانة متقدمة على هذا الصعيد ، مما قاد إلى هدر كبير في الموارد ، وتلكؤ في أداء وزارات الدولة وتباطؤ في معدلات النمو ، وانخفاض في فرص العمل المتاحة، وانحراف عن الكفاءة في تخصيص الموارد واختلال في الهيكل الاقتصادي .

فما هو الفساد ؟ وما أسباب انتشاره في العراق ؟ وما طرق قياسه ؟ وما علاقته بالبطالة ؟ وما الموقف الشرعي من الفساد ؟

الفساد لغة: كما جاء في القاموس المحيط ان الفساد : أخذ المال ظلماً ، والمفسدة ضد المصلحة ، واستفسد ضد استصلح ، وفي لسان العرب لابن منظور ان الفساد نقيض الصلاح وكذا ورد في كتاب العين للفراهيدي[1].

أما المعاجم الأجنبية فالكلمة في اللغة الانكليزية Corruption ففي معجم مريام ويبستر يفسر كلمة الفساد بضعف النزاهة ، والفضيلة ، وضعف المبدأ الأخلاقي ، والانحلال والتحلل وخروج عن الأصل أو الخروج عن ما هو صحيح .

أما اصطلاحاً : فقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، وعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير بأنه إساءة استعمال

(١) ينظر الفيروز ابادي ، القاموس المحيط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩١.

السلطة لتحقيق مكسب خاص[١].

واذا كانت أبرز أشكال الفساد الرشوة Bridery فقد عرفت بأنها جريمة تنطوي على مبلغ أو هدية مقابل تغير سلوك الشخص بطرق لا تتفق مع واجبات هذا الشخص .

من ذلك يتضح ان الفساد ظاهرة معقدة شائكة ذات بعد اقتصادي ، وقانوني، وسياسي وشرعي ... فمن الناحية القانونية الفساد جريمة، ومن الناحية الاقتصادية الفساد هدر في الموارد، وزيادة في الأعباء ، وانخفاض في كفاءة الأداء، وسوء توزيع للموارد ، وانتشار البطالة .

ومن الناحية السياسية الفساد ظاهرة سوء استخدام السلطة وانحراف عن المبادئ الديمقراطية وابتعاد عن العدالة ، وسير ضمن الخط التنازلي .

ومن الناحية الشرعية انحراف عن ضوابط الاستخلاف بمفهومه الشامل كما أراده القرآن الكريم والسنة المطهرة ، وتحقيق مكاسب غير مشروعة عبر احداث خرق في نظرية الاستخلاف على الصعيد التطبيقي العملي .

وهو لا يلبث أن يزول بفعل أنواع عدّة من الرقابة في النظام السياسي الإسلامي كرقابة الله سبحانه وتعالى ورقابة أهل الحل والعقد والرقابة العامة .

أما على صعيد العراق والفساد فيه فهو أحد الدول التي عانت ولما تزل من الفساد ومنذ أمد بعيد إلاّ أن الفساد فيه كان مستتراً ، والآن أصبح ظاهراً وبعد أن تبدل نظام الحكم ، فقد أصبحت الحكومة تعترف به ، بل أصبح البرلمان وأمام مرأى ومسمع العالم يقاضي هذا الوزير أو ذاك بتهمة الفساد .

---

(١) البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، تقرير التنمية في العالم ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص١١٢ .

إن أهم أشكال الفساد في العراق [١] :-

١- الرشوة.

٢- الاختلاس.

٣- سوء استغلال المنصب.

٤- الاعتداء على المال العام.

٥- غياب النزاهة والشفافية في العطاءات الحكومية.

٦- مخالفة قانون الخدمة المدنية.

٧- تهريب الأموال ، والصفقات الوهمية .

إن للفساد في العراق أسباباً أهمها :

١- أسباب تتعلق بالإنفلات الأمني ، وغياب الرقابة البرلمانية مما يدفع إلى ارتكاب المخالفات المختلفة دون رادع أو وازع.

٢- ضعف الوعي الإيماني (الديني) والاجتماعي والحس الوطني والأخلاقي ، الذي يشير إلى ضعف انتماء الفرد للمجتمع وضعف الروابط بين الأفراد وضعف الانتماء للوطن ، إذ لا شك أن الوعي الديني الوطني ... يقود إلى الاخلاص والنصيحة وعدم الغش وعدم تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ، ثم إن الوعي الديني له دور مهم في ردع الأفراد عن التجرؤ على المحاذير الشرعية ومنها المال العام والمحافظة عليه.

٣- غياب دولة القانون وسوء اختيار أفراد السلطة وتردي مستوى الحكم وعدم نزاهته وعدالته.

(١) حسين جابر عبد الحميد الخاقاني ، الفساد الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه ، ص ٢٢٧.

لكل مما سبق ساد الفساد الاداري والمالي في العراق حتى تبوأ مكانة متميزة بين دول العالم.

ينعكس ذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها :-

١- فهرس أدراك الفساد Corruption Perceptions Index (IPC)

وضعته منظمة الشفافية الدولية وقد ابتكره عام ١٩٩٥ يوهان غراف لاميز دروف[١].

فكرة الفهرس مبنية على استفتاءات موجهة إلى رجال الأعمال وجمع آراء الخبراء في العالم ويتألف الفهرست من حقل للمؤشر CPI والذي يمثل تصورات وجود درجة فساد كما يراها رجال الأعمال والباحثون وتتراوح تلك الدرجة بين صفر للبلد الفاسد جداً و(١٠) للبلد النظيف جداً الخالي من الفساد ، وحقل لدرجة الثقة التي تمثل مجموعة من القيم الممكنة لنتيجة المؤشر للدولة التي جرى عنها المسح ، وحقل لترتيب الدول ... وعند ملاحظة موقع العراق في هذا الفهرس الذي ادرج لأول مرة من قبل منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠٠٣ [٢] ، نجد قد تبوأ مكانة متقدمة كما يعكسها الجدول الآتي :-

(١) باحث اقتصادي حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي ابتكر فهرس وإدراك الفساد عام ١٩٩٥ بتكليف من منظمة الشفافية الدولية ، الخاقاني ، ص ٢١٦.

(٢) حسين جابر عبد الحميد خاقاني ، الفساد الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٣٠.

## جدول رقم (٢)

ترتيب العراق في فهارس إدراك الفساد CPI

| سنة المؤشر | عدد الدول المشمولة بالمسح | ترتيب العراق | مؤشر الفساد CPI | عدد الاستبيانات المعتمدة |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ١٣٣ | ١١٥ | ٢،٢ | ٣ |
| ٢٠٠٤ | ١٤٦ | ١٣٠ | ٢،١ | ٤ |
| ٢٠٠٥ | ١٥٩ | ١٤١ | ٢،٢ | ٤ |
| ٢٠٠٦ | ١٦٣ | ١٦١ | ١،٩ | ٣ |
| ٢٠٠٧ | ١٨٠ | ١٧٨ | ١،٥ | ٤ |

المصدر: الفساد الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، حسين جابر عبد الخاقاني، جامعة بغداد .

❊ ❊ ❊

إن المسوحات المعتمدة لاحتساب المؤشر تراوح بين (٣-٤) من أصل ١٢- ١٧ مسحاً والمؤشر يوضح تزايد الفساد في العراق خلال المدة المذكورة ، حتى صار في المسح النهائي ثالث دولة في العالم من أصل (١٨٠) دولة فيما يخص دول الفساد ، وذلك بعد الصومال ومينمار.

٢- فهرس الراشين Bride Index Payers (BPI) :

وهو يقوّم ميول شركات من أكبر (٣٠) دولة مصدّرة في العالم لدفع الرشاوي خارج بلادها ، ولم يرد ذكر العراق في آخر فهرس وقع تحت أيدينا لعام ٢٠٠٦ ، وكانت سويسرا أقل الدول حيث بلغ متوسط النقاط ٧،٨١ وفق هذا المؤشر بينما كانت الهند في نهاية هذا المؤشر وبمتوسط نقاط ٤،٦٢ .

٣- مقياس الفساد العالمي Global Corruption Barometer GCB :

وهو استقصاء للرأي العام وليس للخبراء أو الشركات ...

إن الذي يهمنا هنا العراق فإلى جانب مؤشر إدراك الفساد هناك مسوحات ودراسات اجريت عن العراق ، منها دراسة مشتركة للسفارة الأمريكية لبرنامج مكافحة الفساد العراقي ٢٠٠٦ مع مكتب المفتش العام ، وقد أوضحت هذه الدراسة مخاطر الفساد على الاستثمار وإعاقته للنمو الاقتصادي والازدهار ، وتدعي الدراسة ان الحكومة الامريكية قد أنفقت على مكافحة الفساد مبلغاً متواضعاً مقداره (٦٥) مليون دولار!! وقد أعدت خطة لمكافحة الفساد ركزت على الاصلاحات في السوق المالية لعكس اتجاه رأس المال من مغادرة البلد ومساعدة اقتصاد السوق ...

ومن هذه الدراسات المسح الذي أجري لبرنامج مكافحة الفساد الذي أجرته السفارة الامريكية في بغداد ٢٠٠٦ ذلك المسح الذي أكد على أن أمن البنية التحتية للمؤسسات وسلامتها التي هي مادة الاستقرار في العراق لا سيما وزارات النفط

والكهرباء والدفاع والداخلية ، فالكهرباء زراعة وصناعة وتطور ، وفرص عمل ، ومجالات استثمار ، وتقدم اقتصادي ... والنفط شريان الحياة للاقتصاد العراقي وسر تقدمه ، ووسيلة تطويره صناعياً وزراعياً ، وأداته الفعالة في النهوض الاقتصادي ، والتنمية البشرية ، ومن ضمنها تحقيق معدلات عالية للإستخدام،

إن المجالات ذات الصلة بالطاقة والبنية الأساسية تعرضت للخطر من جرّاء أعمال التخريب والسرقة والفساد الذي يهدد استقرار العراق بأكمله .. فعلى سبيل المثال يفيد أحد التقارير ان في عام واحد خسر العراق أكثر من (٢) مليار دولار تمت سرقتها من إمدادات البنزين والديزل [١]

إن صور الفساد واسعة الانتشار في العراق ، ولعل الصحف ووسائل الإعلام والرقابة البرلمانية أظهرت الكثير من صور الفساد فهذا وزير والآخر نائب لرئيس الجمهورية هذا يختلس مصرفاً وآخر يعقد صفقة وهمية أو ينفذ مشروعاً دون المواصفات .. الخ ، كل هذا قاد إلى تبديد في الموارد وساعد في اتساع دائرة البطالة وتفاقمها .

ولعل من أبرز الآثار على هذا الصعيد :

١- أن تهريب الأموال وعقد الصفقات الوهمية تبديد لأموال عامة كان المفروض أن توجه إلى الاستثمار الداخلي ، ومن ثم يؤدي ذلك إلى خلق فرص عمل جديدة وسحب جزء من العمال العاطلين عن العمل .

٢- ان الرشوة تقود إلى انجاز أعمال مخالفة للقانون ودن التقييد بمعايير الجودة ، وهذا من شأنه أن يؤثر على الاستخدام سلباً ... ويزيد البطالة ... وإذا كانت الرشوة

(١) الخاقاني ، مصدر سابق ، ص ٢٣١.

تتعلق بدافعي الضريبة بحيث يقود إلى التهرب الضريبي فإن هذا من شأنه أن يؤثر على الاستثمار العام سلباً وكذلك على الاستخدام سلباً .

٣- إن الاعتداء على المال العام فيه تجاوز على مال المجتمع ، الذي يفترض أن يوجه نحو تطوير المجتمع عبر تطوير البنية التحتية أو الاستثمار في رأس المال البشري أو الاستثمار العام .. وكل ذلك يقتضي زيادة الاستخدام وتقليص البطالة ، لو لم يحصل ذلك الاعتداء

٤- إن إحالة العطاءات الحكومية إلى جهات لا تتسم بالكفاءة ، وربما كانت على علاقة بمسؤولين في السلطة ، قد أدّى إلى ضياع وهدر في الموارد العامة عبر محاباة هؤلاء على حساب المجتمع ، مما قاد في النهاية إلى عدم توجيه الموارد نحو الاستثمار الحقيقي ، وإنما لإثراء أفراد معينين ، مما ساهم في زيادة البطالة ، بل ربما تداول المقاولات من مقاول أول إلى ثانٍ ثم إلى ثالث .. الخ ، مما أدى إلى تحقيق أرباح بدون عمل وفي النتيجة ضياع نسبة كبيرة من أصل المقاولة ، التي يفترض ان تذهب نحو تشغيل الأيدي العاملة ، وتقليص البطالة .

❊ ❊ ❊

إن الفساد بمفهومه الواسع الاداري والمالي ، بل والسياسي ، وهذا التناحر بين الكتل والأحزاب ، وما يفرزه من صراعات على الشارع العراقي له أعمق الأثر في إعاقة الاستثمار المحلي أو الأجنبي ، ناهيك عن ما يعكسه ذلك الفساد من تبديد في أموال عامة كان المفروض أن توجه نحو البنية التحتية ، من طرق مواصلات وكهرباء ... وكل ذلك يعني فرص عمل جديدة .

إن الفساد يؤدي إلى نتائج اقتصادية سلبية فهو يعوق الاستثمارات المحلية الأجنبية من خلال فرص تكاليف اضافية ، كما إن الفساد ولا سيما الرشوة تؤدي إلى إختفاء الشركات خارج القطاع الرسمي ( الاقتصاد الخفي) مما يقلل من الإيرادات ( التهرب الضريبي ) ، وزيادة معدلات الضريبة ، ومن ثم انخفاض قدرة الحكومة على توفير المنافع العامة فتنخفض الاستثمارات وتزداد البطالة .

هذا الفساد انعكس على كفاءة الاقتصاد العراقي وقدرته على خلق فرص عمل جديدة بل قدرته على المحافظة على فرص العمل السابقة ، وضعف معدل النمو الاقتصادي ، وذلك ناشئ من انخفاض معدلات النمو على مستوى القطاعات ، بل أحدث ذلك خللاً في البنية الاقتصادية إضافة إلى الخلل الموجود ، فمثلاً مساهمة النفط في الناتج المحلي ارتفعت إلى ٦٣٪ عام ٢٠٠٥ بعد أن كانت ١٨٪ بينما انخفضت نسبة مساهمة الزراعة من ١٤٪ إلى ٧٪ وانخفضت نسبة مساهمة الصناعة من ١٣٪ إلى ٢٪[١] .

لقد قاد تراجع الأهمية النسبية للقطاعات الانتاجية إلى محاولة اشباع حاجة الطلب من خلال الاستيراد ، والذي قاد إلى تعميق تبعية الاقتصاد العراقي إلى الخارج

(١) الاصلاح الاقتصادي في العراق ، د. عبد الحسين محمد العنبكي ، ص ٢٠٠٨.

وتعميق صفة احادية الجانب، بكون اقتصاداً ريعياً استخراجياً . ان الاختلال في الاستيرادات والصادرات لصالح العالم الخارجي واتساع الفجوة الخارجية ، كل ذلك قاد إلى تعميق البطالة ، فزيادة الطلب المحلي تغطى عن طريق التجارة الخارجية فتخلق فرص عمل في الخارج .

إن توزيع قوة العمل على القطاعات ومساهمات في توليد الناتج تنعكس في الجدول الآتي:

## جدول رقم ( ٣ )

| القطاعات | العمل ٪ | الناتج المحلي الإجمالي ٪ |
|---|---|---|
| الخدمات | ٦٨٪ | ١٢٪ |
| البنى التحتية | ٩٪ | ٤٪ |
| الزراعة | ٢٠٪ | ١٤٪ |
| النفط | ٣٪ | ٧٠٪ |

إن الخلل الهيكلي واضح من خلال استقراء الجدول السابق إذ إن ٣٪ من قوة العمل تولد ٧٠٪ من الناتج و ٩٧٪ من قوة العمل تولد ٣٠٪ ([1]) من الناتج وذلك ما يؤشر وجود خلل هيكلي ، وإصابة الاقتصاد العراقي بما يسمى بالمرض الهولندي حيث لعنة الموارد وشيوع أنماط استهلاكية ريعية متقدمة .

إن هذا الاقتصاد الريعي وما رافقه من فساد أدى إلى طرد الكثير من الصناعات والمشاريع الزراعية خارج السوق ، وتحويل العاملين فيها إلى عاطلين أو بطالة مقنعة

(١) العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق : ص ١٧١ .

أو سافرة أو إلى عاملين بأعمال هامشية تكون انتاجيتهم أدنى من كلفة تشغيلهم لتساهم في تعزيز الاقتصاد الريعي – النفطي .. فهناك خلل واضح في أداء القطاعات الانتاجية أدّى إلى زيادة نسبة البطالة مع وجود عجز في الميزان التجاري مع توسع في الانفاق العام وعجز الموازنة العامة والدور السلبي لإيرادات النفط على صعيد تكوين رأس المال الثابت وتغير البنية الاقتصادية ومن آثار على التشغيل.

ولم يقف الخلل عند هذا الحد بل هناك خلل في البنية السكانية (الديموغرافية) حجم السكان في العراق ٢٧،١ مليون منهم ١٦،٤ مليون في سن العمل ، ومن بين هؤلاء ٦،٧ مليون يمثلون قوة العمل أي ان معدل مساهمة السكان في قوة العمل (٤٠٪) بينما المعدل المعتمد في منظمة التعاون الأوربي (٧٠٪)[١] .

إن الخلل الهيكلي في الاقتصاد العراقي الذي تعمق بسبب الفساد الإداري والمالي والسياسي وعدم الإصلاح لذلك الاقتصاد شمل القطاع الزراعي والصناعي ، فمجموع الأراضي الصالحة للزراعة ٤٤،٥ مليون دونم وهي تشكل نسبة ( ٢٦٪) من مساحة العراق منها (١٢،٥) مليون دونم مستغلة فعلاً وبنسبة (٢٨٪) فقط وهذا يعني أن هناك مجالاً واسعاً لاستغلال (٧٢٪) من الأراضي مع ما يحمله ذلك من قدرات واسعة لخلق فرص عمل جديدة لأيدي عاملة عاطلة عن العمل ، مع ما يعانيه هذا القطاع من انخفاض الانتاجية وعدم استخدام الأسمدة وما يعكسه هذا القطاع من عدم مواءمة بين نمو السكان (٣،٢٪) ونمو انتاج الحبوب (١،٨٪) مما يعكس فشل هذا القطاع في تقليص الفجوة الغذائية .. وكذلك يعاني القطاع الصناعي من خلل ثم من شلل شبه تام بعد السقوط .

(١) المصدر نفسه .

أما القطاع النفطي فيلاحظ أنه أقل القطاعات استيعاباً للقوى العاملة علماً أنه يساهم بحدود ٦،٣٪ من الناتج المحلي والإجمالي و ٩٢،٧٪ من الايرادات العامة و٩٥٪ من النقد الأجنبي ، إن أثر هذا القطاع في البطالة ومعالجتها تأتي من أهمية دور الموارد النفطية في زيادة معدل النمو ، وتغير البنية الاقتصادية وزيادة معدل الاستثمار في الصناعة والزراعة بشكل خاص مع التركيز على الصناعات البتروكيمياوية ، فبإمكان هذا القطاع أن يساهم بصورة فاعلة في زيادة معدل النمو وما يعنيه ذلك من زيادة في التشغيل ، لا سيما إذا علمنا أن كلفة الانتاج للنفط في العراق هي الأوطأ في العالم وإن الانتاج اليومي من المتوقع أن يرتفع إلى (٣،٥) مليون برميل يومياً مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي .

إذن الخلل في البنية الاقتصادية استشرى بسبب الفساد ، وبداية تصحيح الخلل ومعالجة البطالة ، الإصلاح المالي والاداري والسياسي ، بحيث يأخذ النفط دوره البارز في تصحيح البنية ومعالجة البطالة ... إن برنامج تصحيح الخلل ومعالجة البطالة حصراً مهمة الفقرة الأخيرة من هذا البحث .

❊ ❊ ❊

## المبحث الرابع

## في علاج البطالة

إن معالجة أي مشكلة تنصب على أسبابها ، وقد تبين من خلال ما ورد سابقاً أسباب البطالة متمثلة بالاحتلال وإفرازاته ، فأول ما ينبغي إجراؤه للإصلاح إزالة الاحتلال الذي كان السبب وراء كل تقهقر وتباطؤ في النمو وتدمير للبنية .

إن البرنامج الذي تراه ملائماً لعلاج البطالة يتضمن الآتي :

١- زوال الاحتلال ، فهو السبب لكل تخلف، ووراء كل هدر وفساد.

٢- قيام الدولة بأداء دورها في قيادة الاقتصاد ولا سيما القطاع العام ومزاولة الاستثمار العام المخطط بما يقود إلى تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار الخاص فضلاً عن ولوج المجالات التي لا يلجها القطاع الخاص .

٣- تشجيع الاستثمار الخاص وتوفير الحماية له وتقديم الدعم له ، وذلك عبر دعم مستلزمات التنمية ، ودعم الأسعار .

٤- توفير الحماية الكمركية للمنتجات الوطنية، من منافسة السلع الأجنبية في ظل الانفتاح الاقتصادي ، بما يضمن تشجيع المنتجات الوطنية والاستثمار ومن ثم توفر فرص العمل.

٥- ربط تخطيط التعليم بالتخطيط الاقتصادي ،بحيث تكون مخرجات التعليم متوافقة مع احتياجات التنمية وسوق العمل .

٦- اتخاذ الاجراءات الملائمة للحد من الفساد الاداري والمالي المستشري في العراق بما يضمن توجيه الأموال العامة الوجهة الصحيحة بما تضمن في النهاية من معالجة البطالة عبر رفع معدل النمو وتصحيح الهيكل الاقتصادي وتوجيه الموارد نحو خدمة

عملية التنمية الشاملة ، وذلك بعد أن عد العراق البلد الأول في العالم في الفساد ، وبما يؤدي إلى زوال الاحتلال وأذناب الاحتلال ممن جاء على دبابته حاملين لقيمه، مرتبطين بأجندة خارجية تحمل في نيتها الولاء لدول خارجية .

٧- اتخاذ اجراءات فعلية وجدية لتوجيه موارد النفط الناضب لخدمة الاقتصاد العراقي ، وذلك بإجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد العراقي لصالح القطاع الصناعي والزراعي على حساب القطاع الاستخراجي وذلك بما يجعل من الثروة النفطية نعمة لا نقمة كما هو سائد الآن حيث حوّلت الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي استخراجي ذو نمط استهلاكي متقدم ونمط انتاجي متخلف ، اختلّت فيه كل الموازين، إن تحوّلاً كهذا من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة ويحول الأيدي العاملة من دائرة التعطيل إلى دائرة التشغيل .

٨- وضع ضوابط لاختيار المسؤولين وذلك بالتأكيد على ذوي النزاهة والعدالة الوطنية وممن يتمسّكون فعلاً لا قولاً ( فقط ) بالدين يراقبون الله في شعوبهم وفي المال العام يعملون بأقصى درجات الأمانة والدقة والاخلاص والوطنية ، وذلك لا يكون إلاّ لمن حمل الإسلام والقرآن سلوكاً لا قولاً ، لا ممن يتخذون من القرآن والسنة شعارات للفوز ذلك النفر ممن يتصف بالقوة والأمانة هو الذي يجب أن يقود البلد فهو المنقذ له من مصائبه الاقتصادية والسياسية ومنها البطالة .

٩- تفعيل معطيات الاقتصاد الإسلامي ، ومنها الزكاة والمصارف الإسلامية لمعالجة البطالة ، فهذه الأدوات لها دور فعّال في تقليص البطالة وتوجيه قوّة العمل نحو المجالات الملائمة لها ، على أن تأخذ الدولة دورها المرسوم لها شرعاً على هذا الصعيد[1] .

(١) ينظر القرضاوي ، فقه الزكاة ، مؤسسة الرسالة ، ٢٠٠٤، ٢/ ١٢٠ .

# أهم المصادر


- **الكتب :**

١- بول ساموبلسون ؛ نورد هادس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان - ناشرون ، ٢٠٠٦ .

٢- العنبكي ، د. عبد الحسين محمد ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، ٢٠٠٨ .

٣ـ سيد علي ،عبد المنعم ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، بغداد ، ١٩٨٤ .

٤ـ الدليمي ، عوض إسماعيل ، النقود والبنوك ، بغداد ، ١٩٩٠ .

- **كتب اللغة :**

٥- الفيروزآبادي ، محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩١ .

٦- الأفريقي المصري ، محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب ، ١٩٩٦ .

- **كتب الفقه :**

٧ـ القرضاوي ، د. يوسف ، فقه الزكاة ، مؤسسة الرسالة ، ٢٠٠٤ .

- **البحوث :**

٨- الراوي ، د. علي عبد محمد سعيد ، البطالة ومهمات السياسة التشغيلية في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد/ ٣٤ ، ٢٠٠١ .

٩- كاظم ، صفوان جبار ، البطالة وتشغيل الشباب ، ٢٠٠٢ .

١٠- الهاشمي ، د. طارق ، البطالة في العراق الأسباب والمعالجات ، مجلة الحوار، العدد/ ١٦ .

■ **الرسائل :**

١١- الخاقاني ، حسين جابر عبد الحميد ، الفساد الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد.

■ **المنشورات الدولية والرسمية :**

١٢- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، تقرير التنمية في العالم ،القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٣- المسوحات الرسمية للتشغيل والبطالة ، ولا سيما مسح التشغيل والبطالة في العراق، لسنة ٢٠٠٦ .

❊ ❊ ❊